جامعة المنصورة
كلية التربية

آليات تمكين المرأة للمشاركة في العمل السياسي
تحديات واقتراحات

إعداد
أ. نور مشاري النويعم
وزارة التربية - دولة الكويت

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٤ – أكتوبر ٢٠٢٣

آليات تمكين المرأة للمشاركة في العمل السياسي
تحديات واقتراحات

أ. نورمشاري النويعم

وزارة التربية - دولة الكويت

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم دور المرأة في المنطقة العربية ومشاركتها في العمل السياسي، من حيث التمثيل في الهيئات المنتخبة ومواقع القرار، وتتناول الدراسة العقبات التي تعوق مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي، كما تعرض الدراسة الآليات المعتمدة لتعزيز مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي، ولا سيما الصكوك والاتفاقات والمعاهدات الدولية الداعمة التي وقعتها البلدان العربية، إضافة الى الدساتير والتشريعات والاجراءات الداعمة لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي، والاستراتيجيات والاليات الوطنية المعتمدة. كما تفصل الدراسة اعتماد وتطبيق نظام الحصص (الكوتا) في المنطقة.

وتسلط الدراسة الضوء على مشاركة المرأة في العمل السياسي، وتتناول بالتحليل دور المرأة ونشاطها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتخلص الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، التي توضح أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أدى إلى تغيير بسيط في السلوك الاجتماعي تجاهها، غير أنّ القاعدة القانونية الإجرائية لاحترام حقوق المرأة لا تزال مقيّدة إما بغياب آليات التنفيذ، أو بعدم فعاليتها، وتختتم الدراسة بعدد من التوصيات التي من شأنها رفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، والتأكيد على أهمية المسؤولية المشتركة للدول والمجتمع المدني في تنفيذ الإجراءات المقترحة.

Abstract

This study aims to assess the role of women in the Arab region and their participation in political action, in terms of representation in elected bodies and decision-making positions. To enhance the participation of Arab women in the political field, especially the supportive international instruments, agreements and treaties signed by the Arab countries, in addition to the constitutions, legislation and measures supporting activating the role of women in political action, and the approved national strategies and mechanisms. The study also details the adoption and implementation of the (Quota) system in the region.

The study sheds light on the participation of women in political action, and deals with the analysis of the role of women and their activity through social networking sites. The study concludes with a number of conclusions, which show that women's participation in political life led to a slight change in social behavior towards them, however, the procedural legal basis for respecting women's rights is

still restricted either by the absence of implementation mechanisms, or by their ineffectiveness. The study concludes with a number of recommendations that would raise the percentage of women's participation in elected councils, and stress the importance of the joint responsibility of states and civil society in implementing the proposed measures.

المقدمة

أظهرت بعض التغيرات السياسية التي حدثت في عدد من الدول العربية عمق الاختلافات الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والطبقية في هذه الدول. وارتفعت خلال السنوات الماضية أصوات تنادي بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية. والمرأة العربية إذ شاركت بفعالية في هذه التغيرات السياسية، تحدّت التقاليد والعقليات المحافظة التي تضع النساء في قوالب جامدة تحدّ من مشاركتهنّ في الحياة العامّة والسياسية. فقد نزلت النساء بأعداد كبيرة من المدن والأرياف إلى الساحات والشوارع، من أجل المطالبة بالتغيير وبحقوقهنّ كمواطنات(١).

وعلى رغم أنّ الواقع الاجتماعي والثقافي دفع المرأة أحيانًا إلى مواصلة الأدوار النمطية في المجتمع العربي(٢). وقد أشارت التقارير الدولية والإقليمية والمحلية إلى أنّ دور المرأة في العمل السياسي في البلدان العربية كان محدوداً قبل عشر سنوات. وتعزو هذه التقارير جزءًا من مسؤولية تهميش المرأة إلى طبيعة النظام السياسي، والنظرة السلبية لعمل المرأة، والتقاليد والثقافة المحافظة السائدة. فإحداث التحول الديمقراطي في أي مجتمع يحتاج إلى عدد من محركات التغيير، بعضها يأتي من أعلى سواء عبر تعديل التشريعات أو إرساء بعض الإجراءات المؤسسية أو تعديل السياسات، ويأتي البعض الآخر من أسفل من خلال التغيير المجتمعي عبر تنظيم الناس حول مصالحهم أو عبر نشر الوعي أو إثارة النقاش العام حول القضايا التي تهم المواطنين والمرتبطة بمعايشهم اليومية (٣).

مشكلة الدراسة:

وهكذا، ومن خلال العرض السابق، يتضح تنامي دور المرأة في العمل السياسي في العديد من الدول العربية، إلا أن تلك المشاركة لم تصل الى المأمول منها بعد؛ نظرا لما يواجهها من

---

(١) نقولا ناصر، ربيع المرأة العربية لم يحل بعد، جريدة الاشتراكي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١١، ص ١

(٢) مينا ناصف، آفاق المرأة والحركة النسوية بعد الانتفاضات العربية الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمـــدن، العدد ٣٦٥٣، ٢٩ شباط / فبراير ٢٠١٢، ص ١.

(٣) هويدا عدلي، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر) الطبعة الأولى ٢٠١٧ ص٩.

تحديات، فإذا أضيف إلى ذلك محورية ومكانة المرأة في المجتمع، تتضح مشكلة الدراسة الحالية والتي يمكن بلورتها في التساؤلات الرئيسة الآتية:

١. ما هو الإطار المفهومي للتمكين السياسي للمرأة؟

٢. ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي؟

٣. ما هي أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي؟

٤. ما هي أبرز آليات تعزيز مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توصيف دور المرأة العربية ومشاركتها في العمل السياسي والشأن العام، مع بداية الالفية الثالثة وحتى الان، وذلك من خلال توضيح مفهوم تمكين المرأة السياسي؛ وتحديد المعوّقات أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في العمل السياسي، وتقديم مقاربة تفسيرية وتحليلية لها؛ وتحديد التجارب الناجحة في تطبيق آليات دعم مشاركة المرأة بفاعلية في الحياة السياسية، مثل أنظمة الحصص أو الكوتا؛ وتحديد الإنجازات على صعيد تمكين المرأة في العمل السياسي قبل هذه الفترة وبعدها؛ وأخيرا تقديم عدد من التوصيات لدعم مشاركة المرأة في العمل السياسي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من النقاط الآتية:

- أهمية موضوعها، والذي يتناول المرأة وهي التي تمثل نصف المجتمع وهي التي تربي نصفَهُ الآخر.
- أن الدراسة تتناول موضوعًا مُهمًّا من الموضوعات المتعلقة بالمرأة المسلمة، وهو المشاركة السياسية لها، ومعلومٌ ما يشوب هذا الجانب من لغط كبير يتطلب مزيدًا من الدراسات حوله.
- تعدد المستفيدين من هذا الموضوع، وهم: النساء، والقائمون على أمر التربية والتعليم، والمهتمون بشؤون وقضايا المرأة، بل والمجتمع كله.

مَنْهَجُ الدِّرَاسَة:

نظرًا لطبيعة هذه الدراسة فقد استخدمت المنهجَ الوصفيَّ؛ وذلك للتعرف على تتبّع تطور مشاركة المرأة في العمل السياسي منذ العقد الماضي؛ وتعريف نظام الكوتا النسائية وبيان أنواعه وتطبيقاته؛ وتحديد أهم الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان عمومًا والمرأة خصوصًا، بالإضافة إلى الدساتير والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وتحليلها.

وتجمع هذه الدراسة بين التحليل النوعي والتحليل الكمّي، فتستند إلى عدد من المؤشّرات المستخلصة من مجموعة من الأدبيات الدولية والمحلية المختلفة. أمّا المؤشّرات الدولية، فمستمَدّة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومنها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ والمنهجيات المعتمدة في الأمم المتحدة لقياس تطور وضع المرأة؛ والمؤشرات المعنية برصد التقدّم المحرز باتّجاه الأهداف الإنمائية للألفية. وأمّا المؤشرات المحلية، فتمّ تحديدها بعد مراجعة الأدبيات المعنية بتطور وضع المرأة في العمل السياسي في البلدان العربية.

مُصْطَلَحُ الدِّرَاسَة:

التمكين السياسي للمرأة: يمكن تعريفا بأنها اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق وصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، إلى الهياكل المنتخبة، ومواقع اتخاذ القرار، مع المشاركة الكاملة فيها، شأنها شأن الرجل.

أولًا: الإطار المفهومي للتمكين السياسي للمرأة.

عرّف منهاج عمل بيجين التمكين السياسي بأنّه اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، إلى الهياكل المنتخبة ومواقع القرار والمشاركة الكاملة فيها(١). ولا يُقصد بالتمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي، بل العمل على تغييرها واستبدالها بنظم تسمح بمشاركة الجميع في الشأن العامّ وفي إدارة البلد(٢) وصنع القرار لمنع هيمنة الأقلية المسيطرة على الشأن العام والعمل السياسي(٣) وتشمل عملية التمكين السياسي مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع من أجل المساهمة في تحديد السياسات العامة واختيار المسؤولين.

وتتخذ هذه المساهمة أشكالاً متعددة، تتضمن التثقيف السياسي العام، والاهتمام بالشؤون والقضايا العامة، والمشاركة في المناقشات العامة، والوصول إلى المعلومات، ومحاولة إقناع الآخرين بمبادئ وأفكار معينة؛ والقدرة على المشاركة الفعّالة، التصويت في انتخابات المجالس الشعبية والمحلية، والانضمام إلى الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات

(١)إعلان ومنهاج عمل بيجين والإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

(2)Gutierrez, L. M., & Ortega, R., Developing Methods to Empower Nations: The importance of Groups, 1991, 14, 23-43

(٣)فريدة غلام اسماعيل، التمكين السياسي للمرأة الحوار المتمدن، العدد ١٣١٤ء ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

الأهلية؛ والمشاركة في المظاهرات السلمية؛ واستبدال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص، من خلال إشراك المجموعات أو الفئات المهمّشة والضعيفة في العمل السياسي. وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة مؤشرًا إلى حالة الديمقراطية في المجتمع ودرجة وعي النظام السياسي، وهي تعبير عن الجهود المبذولة للانتفاع بقدرات المرأة في مجال التنمية الوطنية على جميع مستوياتها.

من الناحية التاريخية هناك مساران لدعم النساء في السياسة: المسار التصاعدي والمسار السريع[١] المشكلة الأساسية وفقاً للمسار التصاعدي هي أنّ النساء لا يحصلن على موارد سياسية مطابقة كالتي يحصل عليها الرجال. ويعتبر دعاة هذا المسار أنّ الإجحاف بحقّ المرأة والتمييز ضدّها سيختفيان تدريجياً مع تطوّر المجتمع، من خلال وضع استراتيجيات لبناء قدرة المرأة، وتحمّل الأحزاب السياسية مسؤولية تجنيد النساء لممارسة العمل السياسي. ولضمان حصول النساء على المقاعد الشاغرة وضمان استبقائهن يمكن لعدد النساء الشاغلات للمقاعد النيابية أن يرتفع وينخفض أثناء الدورة النيابية الواحدة. فقد تستقيل عضوات المجلس النيابي أو قد يتولين منصباً وزارياً مما يحتم عليهن ترك مقاعدهن النيابية. وفي هذه الحالات (التي لا تُجرى فيها انتخابات)، يمكن للأحزاب السياسية أن تستخلف نساء مكان النساء التاركات لمقاعدهن النيابية[٢].

أما دعاة المسار السريع فيعتبرون أنّ التمييز ضدّ المرأة وإقصائها عن العمل السياسي هما السببان الأساسيان في مشاركتها الضئيلة في الشأن العام والعمل السياسي، ويرون الحلّ في التمييز الإيجابي. ولأن ما يحد من حصول المرأة على حصة عادلة في التمثيل السياسي هو مجموعة من التحديات أبرزها التمييز ضدها، لم تعد الكوتا النسائية نوعاً من التمييز ضدّ الرجل، وإنما هي تعويض عن صعوبات بنيوية تواجه المرأة [٣]. ترجح العديد من الآراء أن مصطلح التمكين ظهر من رحم كلمة الجندر Gender التي ذاع صيتها في مؤتمر القاهرة والسكان

---

(١)المرجع نفسه

(٢) تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ص٤٢.

(3)Dahlerup, D. &Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, 7:1 March 2005.

١٩٩٤، على الرغم من الاعتراضات الكبيرة على استخدام مصطلح الجندر فقد تم تمريره على أساس أنه "نوع الجنس من حيث الذكورة والأنوثة"[١].

ثانيا: واقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ أنّ المرأة في عدد من البلدان العربية تعاني من غياب المساواة مع الرجل على جميع الأصعدة، ولاسيما على صعيدي التنمية والتمكين السياسي، وما زالت جميع الجهود المبذولة لدعم المرأة غير مجدية، لأن الممارسات التمييزية والقانونية والإجرائية والاجتماعية لا تزال قائمة [٢]. ولتوصيف واقع مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية منذ بداية الالفية الثالثة تقريبا، تستند الدراسة إلى نتائج آخر انتخابات برلمانية أو انتخابات مجالس محلية بلدية في جميع البلدان، وإلى أمثلة على نساء في مواقع القرار.

ويلاحظ عامّةً أنّ عدد البرلمانيات في المنطقة العربية أدنى منه في المناطق الأخرى، فأكثر من ثلث دول العالم التي تبلغ فيها نسبة مشاركة المرأة في البرلمان ٣٠% أو أكثر هي دول في مرحلة انتقالية أو في مرحلة ما بعد الصراعات [٣]. ويعود هذا إجمالاً إلى اعتماد نظام الكوتا، كما في رواندا على سبيل المثال حيث وصلت نسبة النساء في المجلس النيابي إلى٥٦.٣% بعد انتخابات عام ٢٠٠٨، وإلى ٣٨.٥% في المجلس الأعلى بعد انتخابات عام٢٠١١.

<u>أ- المرأة في المجالس المنتخبة</u>

وعلى الرغم من أن النساء يمثلن أكثر من نصف عدد الناخبين في العديد من المجالات، وتم دمجهن على نطاق واسع في المجال الاقتصادي على مدى العقد الماضي، إلا أن الواقع يقول إنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين هذه التطورات ووصول المرأة إلى المناصب المنتخبة أو السياسية. وفي حين حدثت تحسينات كبيرة في مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار السياسي، فإن الأرقام لا تزال تظهر مستويات كبيرة من نقص التمثيل. ومن أجل حل هذا التباين، واستجابة

(١) د. نيبال عز الدين جميل "التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠، مجلة السياسة والاقتصاد– العدد (٥) يناير ٢٠٢٠، ص١٩٨.

(٢) برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، ص١٠.

(٣)تراجع التمثيل السياسي النساء في دول الربيع العربي، جريدة المستقبل العدد ٧٤٢٧٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

لمطالب النساء المنظمات اجتماعيا وسياسيا، فضلا عن الإجماع الدولي الذي يدعمهن، قامت العديد من البلدان بإجراء تعديلات انتخابية[1].

بلغ معدل النساء في برلمانات العالم في أواخر القرن العشرين حوالي ١٣.٨%، ووصل في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ١٩%. وفي أواخر سنة ٢٠١١ بلغ عدد البرلمانات التي وصل فيها معدل النساء إلى٣٠% حوالي ٣٠ برلماناً، من بينها ١١ برلماناً وصل فيها معدل النساء إلى ٤٠% أو أكثر. وشهد عام ٢٠١٢ تحسّناً طفيفاً في معدل التمثيل النسائي في برلمانات العالم، فبلغ المعدل العالمي ٢٠.٣%. أمّا في أوروبا فقد بلغ هذا المعدّل ٢٣.٢%، لكنه تراجع في آسيا حتى ١٧.٩%، في حين بقي على حاله في أفريقيا عند٢٠.٨%.

أما المنطقة العربية فقد سجلت المعدل الأدنى على الإطلاق في مشاركة المرأة في البرلمانات، ففي أواخر عام ٢٠١١، بلغ معدل النساء في مجالس نواب البلدان العربية ١٠.٧%، في مقابل ٢٢.٣% في أوروبا، و٢٠.٢% في دول أفريقيا، ثم سجل ارتفاعاً حتى ١٣.٣%، عام2012، فلم يكن للمرأة أيّ أثر في نسبة التمثيل في البرلمانات العربية؟ ولم يكن للمرأة أي وجود في المجالس المنتخبة في ليبيا، وفي الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٢ بلغت حصة النساء ١٦.٥% من المجلس المنتخب، بفضل نظام الكوتا الذي أقر التناوب بين المرشحين الرجال والنساء على لوائح الأحزاب السياسية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يلاحظ انخفاض نسب مشاركة النساء في برلمانات عددٍ من الدول العربية مثل الإمارات العربية، حيث انخفضت نسبة النساء في غرفتي المجلس النيابي من ٢٢.٥% مع بداية الالفية إلى ١٧.٥% في انتخابات عام ٢٠١١ وفي الكويت، انخفضت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية من 8% في عام ٢٠٠٩ إلى 6% في عام ٢٠١٢. أما في عُمان، فارتفعت هذه النسبة قليلًا، من صفر% في عضوية مجلس الشورى في عام ٢٠٠٨ إلى ١.١٩% في عام ٢٠١١.

كذلك أقرّت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١١ تدابير تسمح للمرأة بالتصويت والترشح في الانتخابات المحلية المتوقع عقدها في عام٢٠١٥ [٢]. وجدير بالذكر أنّ نصف الأعضاء في المجالس البلدية في المملكة يصلون بالانتخاب، وقد بدأ إجراء الانتخابات البلدية فيها

(1) Best Practices for Women's Participation in Latin American Political Parties, Co-authors Beatriz Llanos & Kristen Sample, p.7.

(٢)وضع المرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الشرق الجديد http://www.ar. journal-neo.com

في عام ٢٠٠٥. كذلك انخفضت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية، ففي مصر مثلاً، تراجعت هذه النسبة من ١٢.٧% في عام ٢٠١٠ إلى ١.٩٧% في مجلس الشعب في عام ٢٠١١، وإلى 4.44% في مجلس الشورى في عام٢٠١٢. كما أن هذه النسبة بالكاد بلغت 6% من عضوية الجمعية التأسيسية للدستور.

ب- المرأة في السلطة التنفيذية

حاولت معظم البلدان العربيّة رفع نسبة مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية عبر التعيين المباشر في الوزارات، ففي قطر عُينت في الحكومة التي تشكّلت في تموز / يوليو٢٠٠٨ وزيرة للتربية، لكن لم تشارك أية وزيرة في حكومة عام ٢٠٠٩. وفي الوزارة التي شكلت في تموز/ يونيو ٢٠١٣ بعد تولي الأمير الجديد السلطة، سُلّمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى امرأة [١].

وفي عُمان، عُينت أربع وزيرات في حكومة عام ٢٠٠٨ في وزارات التعليم العالي، والتنمية الاجتماعية، والسياحة، ورئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية برتبة وزير، وفي الحكومة الحالية لعام٢٠١٢، تشغل امرأة منصب وزيرة التربية والتعليم وأخرى منصب وزيرة التعليم العالي[٢].

وفي الإمارات العربية المتحدة، تولت النساء أربع حقائب وزارية عام ٢٠٠٨ لتضم الحكومة وزيرة للاقتصاد، ووزيرة للشؤون الاجتماعية، ووزيرتان للدولة. وشغلت امرأة منصب وزير مفوض من الدرجة الأولى، وعُيّنت أخرى في منصب الأمينة العامة لمجلس الوزراء أمّا الحكومة الحالية (٢٠١٣ فتضم أربع وزيرات: وزيرة للشؤون الاجتماعية، ووزيرة للتجارة الخارجية، ووزيرتا دولة [٣].

وفي الكويت، ضمّت حكومة عام ٢٠٠٩ وزيرةً للتربية والتعليم العالي، الأولى للشؤون الاجتماعية والثانية للتخطيط والتنمية [٤] أمّا في العراق، فأشار التقرير الوطني لعام ٢٠٠٨ حول

---

(١) المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين ١٥ نيسان/أبري ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٢) التقرير الوطني لسلطنة عمان، بيجين، اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، ٢٠٠٩، ص ١٢.

(٣) التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بيجين ١٥، ٢٠٠٩، ص ١٥

(٤) لجنة شؤون المرأة في مجلس الوزراء، التقرير الوطني لدولة الكويت بيجين ١٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، ص ٢ و٣.

تطبيق اتفاقية سيداو إلى أنّ النساء شغلن خمسة مناصب وزارية، أي شكّلن ١٢% من مجموع عدد الوزارات. وفي لبنان، وللمرة الأولى منذ الاستقلال، ضمت حكومة عام ٢٠٠٤ وزيرتين من أصل ثلاثين وزيراً، بينما ضمّت كلّ من حكومتي عام ٢٠٠٥ وعام٢٠٠٨ وزيرة واحدة، وضمّت حكومة عام ٢٠٠٩ وزيرتين بينهما وزيرة للمالية. ولم تشمل الحكومات اللاحقة أية امرأة. وفي الأردن، وبعد تولّي الملك عبد الله الثاني السلطة، كان للمرأة ثلاثة أو أربعة مناصب في معظم الحكومات. وفي حكومة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩، شغلت المرأة وزارات التخطيط، والسياحة، والتنمية الاجتماعية، والثقافة. وفي حكومة عام ٢٠٠٩ – ٢٠١١، تولّت المرأة وزارة السياحة ووزارة التنمية الاجتماعية. أما الحكومة الحالية التي عينت في شهر آذار / مارس٢٠١٣، فتضم امرأة واحدة تشغل منصب وزيرة التنمية الاجتماعية.

وفي الجمهورية العربية السورية، شكلت وزارتان فقط في الفترة ما بين ٢٠٠١ – ٢٠١٣. تولّت في الأولى امرأتان حقيبتي الثقافة والشؤون الاجتماعية، وفي الثانية امرأتان حقيبتي الشؤون الاجتماعية وشؤون المغتربين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، ضمت الحكومة أربع وزيرات للشؤون الاجتماعية، والسياحة، والثقافة، ووزيرة دولة للبيئة. وفي اليمن، تولّت امرأتان وزارتي الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان في حكومة٢٠٠٧ – ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، تولّت امرأتان وزارتي الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعيّنت امرأة كوزيرة دولة للشؤون الحكومية، وفي السودان، سُجّل ارتفاع في السنوات الأخيرة في عدد النساء في مواقع القرار على المستوى الوزاري، وأشار تقرير التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ إلى أن نسبة النساء بلغت ٢.٦%. كذلك شاركت المرأة في السلطة التنفيذية كوزيرة دولة في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٥. وضمت حكومة عام٢٠٠٨ ثلاث نساء على رأس وزارات التربية والتعليم، وتنمية الموارد البشرية والعمل، والرعاية والضمان الاجتماعي.

وعند تحليل معدلات مشاركة النساء في الحكومات، يتضح أنها تتفاوت بين بلدان المنطقة وتتناسب طرديا مع السياسات والتدابير المؤقتة المعتمدة دعماً لهذه المشاركة. فالنسبة الأعلى لمشاركة المرأة في الوزارات سُجِلَت في المواقع ذات الطابع الاجتماعي الخدماتي، مثل وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. وغالباً ما يغيب تمثيل المرأة في المواقع السيادية (كالدفاع والمال والداخلية، ممّا يعزز فرضية وضع النساء في الأدوار المجتمعية المناسبة للشأن الخاص. ويدل هذا الواقع على ازدواجية المعايير التي تعتمدها الدول لإظهار عدالة النظم السياسية الحاكمة وسعيها إلى دمج النساء في مواقع صنع القرار، من خلال الترويج لمعدلات هذه

المشاركة، حتى ولو كانت تسهم في ترسيخ الموروث الثقافي والقوالب المجتمعية الجامدة. واللافت مؤخراً تولّي بعض النساء وزارات المال (كلبنان والتخطيط (كالأردن والكويت ممّا يوحي بتطوّر إيجابي في النظرة إلى المرأة وقدرتها على تولّي مثل هذه الوزارات.

وخلص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٥ "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" الذي تناول تمثيل المرأة في العمل السياسي والعام، إلى أنّ معظم النظم العربية القائمة لا تعطي المرأة جميع حقوقها السياسية وتتمسك بنظرة تقليدية محافظة بشأن تفعيل مشاركتها، وذلك حرصاً على الموروثات الثقافية، أو نتيجة لغياب الدعم الإجرائي الكافي، أو بسبب عددٍ من المعوقات السياسية والاقتصادية. وخلص التقرير أيضاً إلى وجود نظم مذهبية وقوانين وضعية في بعض الدول ترسّخ التمييز ضد المرأة في هذه المجالات، وتشكل خرقاً للنظم الدستورية المرعية الإجراء التي تنص، من حيث المبدأ، على المساواة بين الجميع ومع أن التقرير يعود لعام ٢٠٠٥، فالنتائج التي توصل إليها ما زالت تصف الوضع الراهن في البلدان العربية.

ثالثا: المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي.

تعتبر مشاركة المرأة في العمل السياسي متدنية في العالم بأسره، لكنها الأكثر تدنياً في المنطقة العربية سواء في المجالس المنتخبة أو المعينة. ويلاحظ أيضاً ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل. وتوجد علاقة طردية بين نسبة النساء في المجالس النيابية ونسبة النساء اللواتي يعملن خارج المنزل. ويشير عدد من الدراسات إلى مجموعة معوقات تشكّل معًا حاجزًا يحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد العربي تحديدًا[1].

أ- العائق الثقافي والاجتماعي:

تسود في المجتمعات العربية ثقافة تقليدية تحدد الأدوار النمطية للمرأة والرجل، وتحصر دور المرأة الأساسي بالعمل في المنزل. وعمل المرأة خارج المنزل، سواء في البلدان العربية أو في بلدان العالم الأخرى، يفرض عليها حِملًا مزدوجًا، إذ يصبح عليها أن توفّق بين مسؤولياتها المهنية وواجباتها كأمّ وزوجة وربّة منزل. والمشاركة في العمل السياسي تفرض حملاً ثالثاً قد لا تستطيع أكثرية النساء تحمّله في ظل غياب البيئة الداعمة من جهة، والخدمات المساندة من جهة

(1) http://www.idea.int/publications/wip2/upload/Arab World.pdf, Liddle & Michielsens, Women and Public Power: Class Does Make a Difference" International Review of Sociology.

أخرى. ولهذا يتبين أنّ أكثريّة النساء في العمل السياسي ينتمين إلى طبقة ميسورة، سواءٌ في الدول الغربية أو في المنطقة العربية.

ويُسند عادةً إلى المرأة دور الرعاية وإلى الرجل دور الإعالة، وبعض المجتمعات تعتبر أن شرف العائلة وكرامتها يرتكزان على سمعة المرأة، فتحصر التفاعل بين الجنسين، وتشدد على دور المرأة الرئيسي داخل المنزل، في محاولة لحمايتها من فساد المحيط العام، ومن ضمنه عالم السياسة وهكذا فإنّ اختلال التوازن في محيط العائلة والمنزل المكرّس في قوانين الأحوال الشخصية يؤثّر على دخول المرأة المجال السياسي أو أيّ مجال مهنيّ ويشكّل عائقاً دون وصولها إلى حقوقها الكاملة. وقد يبدو من الناحية النظرية أن معظم القوانين العربية تمنح المرأة حقوقها كاملة، لكن يتبيّن من الناحيّة التطبيقية أن هذه الحقوق محدودة جداً.

ويربط بعض المحللين ضعف مشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي ببعض التفسيرات المحافظة للشريعة الإسلامية. غير أن هذه الفكرة تضحدها الممارسات السائدة في بلدان إسلامية كباكستان وإندونيسيا، وهما من البلدان الاسلامية الأكبر في العالم. فباكستان لم تمنع المرأة من تبوّؤ رئاسة الوزارة، ولا منعت اندونيسيا النساء من الحصول على نسبة ١٨.٥٧% من المقاعد في البرلمان في عام٢٠٠٩ ومن دون كوتا نسائية. إنّ تبوؤ هؤلاء النساء مراكز قيادية في دول إسلامية غير عربية إنما يؤكد هيمنة المجتمع الذكوري المتسلّط في العالم العربي وتأثيرها على دور المرأة وقضاياها. لذا يمكن القول بأن تفسير الشريعة لا يؤثر وحده على مشاركة المرأة في الشأن العامّ والعمل السياسي، بل هناك العديد من العوامل الأخرى التي تتضافر لتحد من دور المرأة في هذا المجال.

ب- العائق الاقتصادي

تصل المعوقات الاقتصادية بعنصر التمويل الذي يتحكم بسير العملية الانتخابية. ونادراً ما يتوفر التمويل في الحملات الانتخابيّة للمرشّحات النساء. ومن هذه المعوقات [١]:

أ- عدم ضبط استخدام المال أثناء الانتخابات، وعدم وضع سقف لميزانيات الحملات الانتخابية.

ب- صعوبة توفير الدعم المالي لإدارة الحملة الانتخابية للمرشّحات [١].

(١)الأحزاب لحقت بالعشائر والجميع خذل المرأة دنيا الوطن، ٧ تشرين الثاني / نومبر ٢٠١٢ http://www.atwat anvoice.com/arabic/news

ج- ضعف الدعم المالي الذي توفره الأحزاب للمرشحين والمرشحات

د- عدم توعية المجتمع وتثقيفه بأهمية المشاركة بفعالية في الانتخابات.

ج- العائق المؤسّسي

أقرت معظم البلدان العربية للنساء الحقّ في الترشّح والانتخاب، إلاّ أنّ العديد من العقبات المؤسساتية ما زالت تمنع المرأة من الدخول إلى المعترك السياسي، فالتدابير المساندة مثل "الكوتا" شبه غائبة، والأحزاب السياسية تستبعد النساء عن لوائحها الانتخابية خشية ألا تكسب أصواتاً، وعلاقات التعاون بين المنظمات النسائية والمنظمات الأخرى كالنقابات العمالية والمهنية غائبة، ولا تتوفر برامج لتدريب النساء على الأدوار القيادية. وتضاف إلى جميع هذه العقبات طبيعة النظم السياسية والانتخابية القائمة.

فالأحزاب والجماعات السياسية غير مقتنعة بدور المرأة وقدرتها التنافسية والمناخ الانتخابي السائد يؤثر سلباً على المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، إذ تسوده ممارسات سلبية على غرار استخدام العنف اللفظي والمعنوي (من خلال التشهير بالنساء وتلويث سمعتهن، ويتفشّى فيه الفساد، ويُستخدم سلاح المال، ما يؤدي إلى إحجام النساء عن المشاركة في الشأن العام والعمل السياسي [٢][٣].

وغالباً ما يتبنّى القيّمون على منظومة العمل السياسي والحزبيّ مفهوماً مغلوطاً لمشاركة المرأة، فهم يعتقدون بمشاركتها الشكلية، أي التي لا تتعدى إدراج أسماء المرشحات في أسفل القوائم الحزبية، أو في اللجان التي غالبا ما تُحَول إلى لجان خدماتية، وهم يحصرون عضوية المرأة في الكتل التصويتية، ويقومون بتحجيم دورها القيادي داخل الحزب وتهميشه، وهذه الممارسات تعكس خللاً في فهم فكرة المشاركة وفي تطبيقها، وهي لا تحد من مشاركة المرأة وحسب بل تقع آثارها السلبية أيضاً على الشباب والفئات المهمشة الأخرى.

---

(١) ماري أن تيترو، سنة كويتية استثنائية ومدهشة (٣): مشكلات نسائية، الطليعة، العدد ١٧٤٧ء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(٢) شهادة أحلام بالحاج مصدرها من العنف المسلط على النساء في الفضاء العام والفضاء السياسي محور ندوة صحفية بتونس، بانوراما الشرق الأوسط، الاربعاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ http://www.mepanorama.com

(٣)إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتمية المرأة ص ١٥ من الموقع الإلكتروني:http://adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf

د- العائق النفسي

تشير بعض الدراسات إلى أنّ الكثير من النساء لا يثقن بقدرتهن على العمل في الشأن العام ويخشين المشاركة في العمل السياسي والترشّح للانتخابات، كذلك تبين هذه الدراسات أن النساء ينظرن إلى السياسة نظرة سلبية، ويعتبرنها غير أخلاقيّة، ويخشين من ممارستها.

وصورة المرأة في الإعلام ترسّخ في الأذهان فكرة ضعيفة عن المرأة، تذكّر بالنظرة الذكورية التي تنعكس سلباً على وضع المرأة في الشأن العامّ والعمل السياسي، كذلك لا يسلّط الإعلام الضوء على النساء في المجال السياسي، ممّا يؤدّي إلى غياب الوعي بدور المرأة في السياسة، والى غياب جمهور يناصرها وينتخبها، ولا بد من الإشارة إلى المعتقد السائد بأن النساء عامّة يفتقدن إلى الطموح لدخول المعترك السياسي مقارنةً بالرجال.

ويرتبط التمكين السياسي للنساء بمدى إدراكهنّ لضرورة نصرة بعضهن البعض، وقد أثبتت نتائج الانتخابات في الدول التي لا تعتمد نظام الكوتا النسائية في مصر مثلاً أنّ النساء لا يتكاتفن لتحقيق الأهداف المنشودة، كما سوف تبين الدراسة لاحقاً، فبالرغم من أن عدد المرشحات والناخبات تضاعف في هذه الانتخابات، تراجعت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية بشكل ملفت، وقد يشير ذلك إلى عدم ثقة المرأة في قدرتها، أو إلى استغلال أصواتها لدعم مرشحين محدّدين، أو إلى عدم ثقتها بقدرات غيرها من النساء.

هـ - العائق الإيديولوجي

من التحدّيات الأخرى لتفعيل مشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي في المجتمعات العربية اعتبار هذه المشاركة جزءاً من أجندة غربية تفرض نفسها على المجتمعات العربية، وفي محاولة لإثبات أن الإصلاحات تأتي من قلب المجتمعات العربية، أصدر قادة الدول العربية قرارًا في قمّة تونس عام ٢٠٠٤ يتعهّدون فيه برفع شأن المرأة في العالم العربي، وتعزيز حقوقها، وتشجيع مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه المرة الأولى التي تُذكر فيها المرأة في تاريخ القمم العربية.

رابعا: آليات تعزيز مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي.

في الشأن العام والعمل السياسي وعلى سبيل تفعيل دور المرأة في العمل السياسي وتعزيزه، اعتمدت الدول العربية آليات عديدة على غرار توقيع الصكوك الدولية كالاتّفاقيات والمعاهدات المعنيّة بحقوق الإنسان عامّة والمرأة خاصّة، وتضمين دساتيرها تشريعات وإجراءات

داعمة لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي، واعتماد إستراتيجيّات وممارسات معيّنة على النحو التالي.

أ- الصكوك الدولية

انضمت معظم الدول العربية إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والصكوك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي، على غرار العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية الذي يلزم الدول الأطراف باحترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي ينصّ على مبادئ مثل عدم التمييز، والحقّ في تقرير المصير، والعمل في شروط عمل مناسبة، وتكوين النقابات والانضمام إليها، والحقّ في الصحة البدنية والنفسية، والحقّ في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو جزء من آلية واسعة النطاق لتحديث جامعة الدول العربية، تشمل إنشاء مجلسٍ للسلم والأمن وبرلمانٍ عربيٍ، وتكمن أهميته في أنّه أداةٌ عربيةٌ تفاوضت بشأنها دول المنطقة، تتضمن مبادئ خاصة بحقوق الإنسان؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والدعوة إلى المساواة الكاملة بين البشر في جميع مناحي الحياة.

وقد صدقت معظم الدول العربية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، غير أن عددًا قليلاً منها أبدى تحفظات على البنود التي تتعلق بحقوق المرأة السياسية، باعتبارها تتعارض مع الشريعة الإسلامية. واستهدفت التحفظات البندين ٣ و٢٥ اللذين يؤكدان على المساواة بين المرأة والرجل في حق المشاركة في العمل السياسي، ولم تصدق المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان على الصك حتى آذار/ مارس ٢٠١٣، صدّقت معظم الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في حين أبدت بعض الدول تحفظات على بنود مختلفة للسبب نفسه، أي تعارضها مع بعض التفسيرات للشريعة الإسلامية.

ب- الدساتير والتشريعات والإجراءات الداعمة لتفعيل دور المرأة في الشأن العام والعمل السياسي

١- الدساتير والتشريعات

تؤكد جميع دساتير دول المنطقة على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل السياسي. وتندرج هذه التشريعات تحت عنوانين رئيسيين: حقّ المشاركة في المجالس المنتخبة،

وتقديم حوافز مادية للأحزاب أو الجمعيات النسائية لدعم تواجد النساء على قوائمها. ومُنحت المرأة حق المشاركة في المجالس المنتخبة في جميع البلدان الأعضاء، وأقرّت الكوتا النسائية في عدد منها.

ففي الأردن، منحت المرأة حق الانتخاب في عام١٩٧٤، وعُدّل قانون الانتخابات عام ٢٠١٢ لتضمن الكوتا ١٥مقعداً للنساء من أصل١٥٠مقعدًا، وفي البحرين، أُقرّ حق مشاركة المرأة في الانتخاب عام ٢٠١٢، وصدر في عام ٢٠٠٦ القرار رقم ٣٠ الذي يقدم حوافز ماديةً للأحزاب التي تدرج نساء على لوائحها الانتخابية. وأقرت تونس حق مشاركة المرأة في الانتخابات عام ١٩٥٩، واعتمدت نظام الحصص بنسبة ٣٠% عام ١٩٩٢، ثم اعتمدت المناصفة في المجلس التأسيسي عام ٢٠١١. وفي العراق، أقرّ حق المشاركة عام ١٩٨٠، وأقرت كوتا نسائية بنسبة الربع عام ٢٠٠٣ بموجب الامر رقم ٩٦، ثم كرسها قانون الانتخابات رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥.

ومنحت فلسطين المرأة حق المشاركة في الانتخابات عام ١٩٩٦ في اول انتخابات برلمانية جرت فيها، وأقرت الكوتا النسائية عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٠% من المجلس التشريعي. وأقرت مصر حق مشاركة المرأة في الانتخابات عام ١٩٥٦، وعدلت المادة ٦٢ من الدستور حول مشاركة المرأة في العمل السياسي عام ٢٠٠٧. واتخذ قرارًا بتطبيق نظام الكوتا ومنحت المرأة ٦٤ مقعداً في مجلس الشعب في عام ٢٠١٠، لكنه ألغي بعد ذلك. وأقر المغرب حق المشاركة عام ١٩٦٣ وأقر الكوتا النسائية ٣٠ مقعداً على لائحة وطنية خاصة، منتخبة على مستوي الامة في عام ٢٠٠٢، وتم انشاء صندوق دعم التمثيل النيابي للنساء في عام ٢٠٠٩. وأقر السودان حق المشاركة عام ١٩٦٤، وأقرت الكوتا النسائية في الفقرة ٣٣ من الفصل ٤ من قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٥ % من المقاعد، على أن يتم الانتخاب في لوائح منفصلة ومغلقة.

كذلك أقرّت الكويت حق المشاركة النسائية في الانتخابات عام ٢٠٠٥. بموجب القانون رقم ١٧، ولبنان عام ١٩٥٢، والجمهورية العربية السورية عام ١٩٤٩ عندما منحت المرأة حق التصويت، وفي عام ١٩٧٣عندما مُنحت حق الترشح، وأقرّت ليبيا حق المشاركة عام ١٩٦٤. وأقرّ اليمن ما قبل الوحدة حق المشاركة عام ١٩٧٠ في شمال البلد، وفي جنوبه منذ عام١٩٦٧. وفي الإمارات العربية المتحدة، منحت المرأة حق الانتخاب عام ٢٠٠٦ من خلال القانون رقم 4 المعني بتحديد النظام الانتخابي. وفي عُمان، لم يصدر قانون خاص لمشاركة المرأة السياسية،

ولكن يكفل قانون الجزاء رقم ٤/٧٤ كافة حقوقها. وأقرّت قطر حقّ المشاركة في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٩، وفي الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٣. ويلاحظ أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي باشرت بإقرار الحقوق السياسية للمرأة منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، بعد إجراء عدد من الإصلاحات السياسيّة التي أثّرت إيجاباً على مشاركة النساء والرجال.

٢- <u>الآليات الوطنية</u>

أنشأت معظم الدول العربية آليات وطنية للنهوض بالمرأة ودعمها للمشاركة في جميع المجالات، قوامها ضمان المساواة والعدالة، وبدأت عملية إنشاء آليات النهوض بالمرأة عملاً بمنهاج عمل بيجين، الذي يتضمّن عدّة مقترحات وإجراءات لإنشاء أجهزة وطنية لدعم المرأة على كافة الصعد ودعم المساواة بين الجنسين، وبالرغم من التقدم الملحوظ في دور هذه الآليات في مجال تنظيم الأنشطة وبرامج العمل والتشبيك والتنسيق، يتبين من الوضع الراهن للمرأة في الشأن العام والعمل السياسي عدم نجاح هذه الجهود بسبب عدة عوامل: قلة الموارد المالية؛ وغياب الالتزام السياسي؛ وعدم وضوح صلاحيات آليات المتابعة والتقييم وعدم التنسيق بينها.

وقد أنشأت البلدان العربية عدداً من الآليات الوطنية المعنية بدعم المرأة. ففي الأردن أنشئ الاتحاد النسائي الأردني العام عام ١٩٨٠، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عام ١٩٩٢. وأنشأت الإمارات العربية المتحدة الاتحاد النسائي عام ١٩٧٥، وأنشأ البحرين الاتحاد النسائي البحريني عام ٢٠٠٦. وكانت البحرين قد أنشأت المجلس الأعلى للمرأة عام ٢٠٠١، ولجنة المرأة والطفل التابعة لمجلس الشورى البحريني عام ٢٠٠٢. وأنشأت الجمهورية العربية السورية الاتحاد العام النسائي عام ١٩٦٧. والهيئة السورية لشؤون الأسرة عام ٢٠٠٣. ويعود الاتحاد الوطني للمرأة التونسية إلى عام ١٩٥٦، والمجلس الوطني للمرأة والأسرة والمسنين إلى عام ١٩٩٢. وأنشأت تونس لجنة المرأة والتنمية في العام نفسه، وخصّصت وزارة لشؤون المرأة والأسرة عام ١٩٩٣. وفي العراق أنشئت رابطة المرأة العراقية عام ١٩٥٢. ووزارة الدولة لشؤون المرأة عام ٢٠٠٤. وجدير بالذكر أن العراق شكّل لجنة مخصصة لشؤون المرأة ولجنة للمرأة والأسرة والطفل في مجلس النواب. وأنشأت عُمان المديرية العامة للمرأة والطفل عام ١٩٨٥. وأنشأت فلسطين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥، ووزارة شؤون المرأة عام ٢٠٠٣. كذلك أنشأت قطر المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام ١٩٩٨، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٢ أنشأت الكويت لجنة شؤون المرأة، ثم لجنة مخصصة للمرأة والأسرة عام 2012وفي لبنان أنشئ المجلس النسائي اللبناني عام ١٩٥٢، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة عام ١٩٩٨، ولجنة المرأة والطفل في مجلس النواب عام ٢٠٠١.

وأنشأت مصر الاتحاد النسائي المصري في عام ١٩٢٣، والمجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٠. أما المغرب فأنشأ الاتحاد الوطني النسائي المغربي في عام ١٩٦٩، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧. وأنشأ اليمن المجلس الأعلى للمرأة في عام ١٩٥٨، واتحاد نساء اليمن في عام١٩٩٠، واللجنة الوطنية للمرأة في عام ١٩٩٦. وأنشأ السودان لجنة وطنية للنهوض بالمرأة في عام ٢٠٠٣، ووزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في عام ٢٠٠٥، وكان قد شكل الاتحاد النسائي السوداني في عام ١٩٥١.

٣- إستراتيجيات وخطط دعم المرأة

وضعت الدول العربية نماذج مختلفة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لدعم المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف المستويات، منها استراتيجيات النهوض بالمرأة، والخطط الوطنية، والاستراتيجيات العامة للأسرة. وهذه الاستراتيجيات والخطط هي بمثابة خارطة طريق لضمان تحسين وضع المرأة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، تتضمن آليات للتنسيق والتشبيك بين الوزارات والهيئات المعنية وآليات للمتابعة والتقييم. والجدير بالذكر أنّ تطبيق معظم هذه الاستراتيجيات بدأ بعد القمّة العربية في عام٢٠٠٤، وهي القمة العربية الأولى التي تناولت المرأة، كما تمّ اعتماد بعض الاستراتيجيّات الداعمة للمرأة بعد إصدار الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة.

ج- الآليات المعتمدة في البلدان العربية لتعزيز دور المرأة في العمل السياسي

تطبيق نظام الكوتا في البلدان العربية:

لم يعد وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار مجرّد مطلب من مطالب الديمقراطية والمساواة أو التزاماً تنص عليه اتفاقية سيداو، بل أصبحت قضايا المرأة بندًا من البنود الأساسية على الأجندات التنفيذية للدول. وما زال الجدل قائماً حول مدى فعالية نظام الكوتا النسائية لتحقيق هذا الهدف ومدى قانونيته. فمؤيدو هذا النظام يرون أن تطبيقه بشكل مؤقت يعتبر تمييزًا ايجابيًا، ويساهم في إزالة الحواجز أمام تمثيل المرأة ومنحها حقاً من حقوقها، بينما يرى معارضوه أنه يخالف الدستور ويميّز لصالح المرأة، بشكل صريح [١].

(١)هالة كمال الدين الكوتا النسائية بين التأين والمعارضة المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، http://www.amanjordan.org/arabic:

وتتوفر في عدد من البلدان العربية آليات وطنية لمراجعة القوانين المعمول بها، وتحديد التمييزية منها، وإعداد مشاريع قوانين حول تخصيص كوتا للنساء. ونظام الكوتا يحاكي المادة السادسة من المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومعظم الدول العربية صادقت على عدد كبير من الصكوك الدولية المعنية بالمرأة، والتي تلزمها باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمثيل العادل للنساء في المجالس المنتخبة. وقد شدّد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة ١٩٨٥ وإعلان ومنهاج عمل بيجين ١٩٩٥ والاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ على ضرورة رفع نسبة مشاركة المرأة في مواقع القرار، وتعديل التشريعات اللازمة بحيث لا تقل هذه النسبة عن ٣٠%. إضافةً إلى ذلك نصّ العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية على أن تتعهّد الدول الأطراف مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥/١٩٩٠ إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة وصنع القرار بنسبة٣٠% كحد أدنى، وتوعية المجتمع رجالاً ونساءً لتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

وفي المقابل يرفض معارضو نظام الكوتا تطبيقه، باعتباره يتعارض مع عدد من التشريعات المعمول بها، مع الخصوصية المجتمعية ومكانة المرأة. فمعظم دساتير دول المنطقة تنص على المساواة في حقوق المواطنين وواجباتهم السياسية (مقارنة بقوانين الأحوال الشخصية) لذلك، يرون أن نظام الكوتا يميّز بين المرأة والرجل ويؤدي إلى مخالفة الدستور. كذلك تعتبر الثقافة المجتمعية التقليدية السائدة في معظم الدول العربية أن نظام الكوتا يمكّن المرأة من شغل المناصب من دون أن تثبت جدارتها أو أن تبذل الجهود اللازمة للحصول على حقها السياسي. ويرى هذا الفريق أنّ المجتمعات العربية حديثة العهد بالآليّات الديمقراطية، وعليها أن تتخلّص أولاً من الموروث الاجتماعي التقليدي حول دور المرأة وأن تغيّر الصورة النمطية للمرأة.

وبعد البحث في الأسس الداعمة لنظام الكوتا النسائية وفي التحديات التي تعترض تطبيقه، يُستنتج أنّ تطبيقه بأشكاله المختلفة ووفقاً لخصوصية كل بلد أمرٌ أساسي لتمكين المرأة من الوصول إلى مراكز القرار. فجميع دول المنطقة، ما عدا السودان، صادقت على الصكوك الدولية المعنية بالمرأة، وأصبحت مُلزمة بتمكينها في الشأن العام والعمل السياسي. ونظام الكوتا هو تدبير مؤقت لدعم المرأة، ويجب أن يُدعم بقوانين أو تدابير أخرى، كفرض عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بتسمية نساء، أو التي تدرجهن في أسفل اللوائح. وصحيح أن معظم دول المنطقة لديها استراتيجيات لتمكين المرأة في السياسة، لكنها تفتقر في الواقع إلى الصلاحيات

اللازمة لإقرار الكوتا النسائية. بالإضافة إلى ذلك، تشير التجارب إلى أنّ المرأة لا تستطيع أن تتنافس مع الرجل في الانتخابات بالاعتماد على كفاءتها فقط، وذلك للعوائق العديدة التي وردت في الدراسة.

نتائج البحث وتوصياته

في أواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن تنامى الوعي العالمي بضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وباتت هذه المساواة من أولويات الأجندة العالمية والمحلية. وبالرغم من ذلك، تشير الدراسات إلى ضعف مشاركة المرأة في مختلف المجالات، لا سيما في المجال السياسي كالمجالس التشريعية والمحلية والمواقع الحكومية. غير أنّ ملامح التغيير المحتمل في العقلية السائدة بدأت بالظهور في عدد من البلدان العربية، بعد المشاركة الفاعلة للمرأة في السنوات العشر الاخيرة.

كما بات واضحا أن التمكين عن طريق التعليم أو محو الأمية أو المشاريع المتواضعة المدرة للدخل ليس كافيا لتحسين آفاق نوعية حياة أفضل للنساء في العالم العربي. إن عملية التمكين تجري على العديد من المستويات بحيث يصعب القول ما إذا كان هناك تراجع، أو أن المرأة قد تقدمت خطوات إلى الأمام[1].

وتؤكد هذه الدراسة أن بلدان المنطقة ما زالت تعاني من تباين واضح في معدلات تمثيل النساء في المجالس المنتخبة. وتشير المقارنة بين وضع المرأة في العمل السياسي قبل بداية الالفية الثالثة والوضع الحالي، إلى عدم وجود علاقة دالة بين:

أولاً: المشاركة الفاعلة للمرأة في التغيرات السياسية التي حدثت مؤخرا، وزيادة معدلات تمثيلها في المجالس المنتخبة بعد هذه التغيرات.

ثانيًا: فعالية دور المرأة في الحياة السياسية، ومؤشرات قياس معدلات مشاركتها في الحياة العامة والسياسية.

ثالثاً: مشاركة المرأة في إحداث تغيير سياسي، ودعم مشاركتها في الشأن العام والعمل السياسي في رحلة الانتقال إلى الديمقراطية. فعندما حان وقت التغيير الاجتماعي والسياسي، برزت فجوة بين النظرية والتطبيق.

(1) Sherifa Zuhur, WOMEN AND EMPOWERMENT IN THE ARAB WORLD Author(s): Arab Studies Quarterly, Fall 2003, Vol. 5, No. 4, Special Issue: Social Work in the Arab World (Fall 2003)، p.34.

وقد بينت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين تطبيق نظام الكوتا وارتفاع معدلات نسبة وصول النساء إلى السلطة السياسية.

وبيّنت أيضاً أنّ مشاركة المرأة في تغيير الواقع السياسي في عدد من البلدان أدّت، وإن كانت بشكل غير مباشر، إلى تغييرٍ بسيطٍ في السلوك الاجتماعي تجاهها وأشارت إلى أن المشاركة الفاعلة للمرأة في العمل السياسي ولّدت عدة أنماط، تُعتبر إيجابية حتى ولو كان بعضها مؤقتاً وتتصل بقدرة المرأة على تحدي الموروثات التقليدية، وتغيير الصورة النمطية عن المرأة، وانتقالها من دور تابع إلى فاعل ومؤثر، وإحداث تغيير اجتماعي ملموس من خلال تصدّر المشهد العام.

لكنّ البعض يرى أنّ بوادر التغيير هذه لا تشير بالضرورة إلى توفر الإرادة الفعلية لدى النظام السياسي الجديد من أجل دعم المرأة في الشأن العام والعمل السياسي. فما زالت المرأة تعاني من نفس أشكال التمييز.

ويدلّ تحليل الواقع الاجتماعي والثقافي على أمرين:

أ- تنامت التيارات الدينية المتشددة بشكل مطرد خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا ويظهر ذلك في السعي إلى حشد الخطاب العام للتضييق على المرأة في الشأن العام والعمل السياسي، مما يدفعها إلى بذل الجهود للدفاع عما اكتسبته في الماضي وليس لاكتساب مزيد من الحقوق.

ب- سجلت المرأة أعلى نسبة مشاركة في مواقع القرار في الأوساط الاجتماعية والخدماتية، وليس في الوزارات والهيئات السياسية والاقتصادية والقانونية. وهذا ممّا يعزز فرضية قولبة المرأة في الأدوار المجتمعية المناسبة للشأن الخاص وليس العام. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى توجه جديد إلى تعيين عدد أكبر من النساء في الوزارات السيادية.

كذلك بيّنت الدراسة أن القاعدة القانونية الإجرائية لاحترام حقوق المرأة في الدول العربية لا تزال مقيّدة، بسبب غياب آليات التنفيذ. ولدى الدول التي شهدت تغيرات سياسية في المنطقة ميزة نسبية، لأنها اليوم في مرحلة إعداد دساتير جديدة يمكن تضمينها مواد تكفل حقوق المرأة الأساسية والسياسية. أما الدول التي لم تشهد تغييراً والتي لا تفتقر إلى الآليات اللازمة، فمشاركة النساء فيها في الشأن العام والعمل السياسي ما تزال دون المستوى المنشود، ما يدل على فجوة بين النظرية والتطبيق، إذ لا علاقة دالة بين تصديق الدول على النصوص الدستورية والصكوك الدولية المعنية بالمرأة، وبين معدلات تمثيلها.

وأشارت الدراسة إلى أهمية توفير الموارد المالية للمرأة لخوض الانتخابات، خصوصاً في ظل عدم تفعيل القانون الخاص بتقنين الحدّ الأعلى للإنفاق على الحملات الانتخابية. وغياب الدعم المالي يحدّ كثيراً من فرص نجاح المرأة في العملية الانتخابية.

ولا يمكن عزل التغييرات التي تطرأ على النظم السياسية القائمة وما تؤدي إليه من ديناميات تشجّع التحول إلى نظام ديمقراطي مشارك وشامل عن زيادة المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة. ومع أنّ هذه التغيرات الإيجابية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة، فهي قد تخلق بيئةً داعمة وتمكّن الجميع.

كذلك تؤدي إلى استحداث آليات فعالة للتأثير على الممارسات الثقافية المحافظة ذات الطابع الأبدي وعلى المعايير الاجتماعية التقليدية التي تقيّد المرأة في الدائرة الخاصة وتحدّ من تمثيلها المتساوي في المجالس السياسية وفي عمليات صنع القرار. وبانتظار قيام هذه النظم الديمقراطية الشاملة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ذات الصلة بالمسؤولية المشتركة للحكومات ولمؤسسات المجتمع المدني من اجل اتخاذ التدابير المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، لا سيما تلك المتعلقة بتطبيق نظام الحصص (الكوتا، واقتراح آليات دعم وصول المرأة إلى مواقع القرار.

وتوصي الدراسة بالعمل على تطبيق البند الرابع من اتفاقية سيداو الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لتعجيل المساواة الفعلية بين الجنسين، وعلى تحقيق الهدف الذي اقرّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي يقضي بزيادة نسبة النساء في مواقع القرار إلى ٣٠% كحد أدنى. وقد أثبت نظام الكوتا باعتباره واحداً من هذه التدابير ونظاماً مؤقتاً لزيادة مشاركة النساء في العمل السياسي أنه الأكثر فعالية في تأمين وصول النساء، وبأعداد كبيرة، إلى الندوة البرلمانية والمناصب العليا من أجل تشكيل كتلة حرجة يمكنها أن تؤثر بفعالية في الأنظمة السياسية والثقافة المجتمعية السائدة.

ويلاحظ أنّ الدول العربية لم يكن لديها أي تحفظات على البند الرابع من اتفاقية السيداو ولا على إعلان ومنهاج عمل بيجين، الأمر الذي يؤكد مصداقيتها والتزامها بالبنود غير المتحفظ عليها، ويعزز إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ. ومن التوصيات الخاصة بإجراءات تطبيق الكوتا في الدول العربية:

- الحث على اعتماد الكوتا ضمن القوانين الانتخابية المحلية والتشريعية ووضع ضوابط تضمن فوز النساء بالمقاعد التي تخصص لهن.

- تشجيع الاحزاب على تبني الكوتا الحزبية وتوضيح سبل دمجها في الانظمة الحزبية وتقديم الحوافز الخاصة بذلك.
- وضع نص قانوني واضح يشرح نظام الكوتا وكيفية اعتمادها في القوائم الحزبية، بحيث لا توضع النساء في أسفل هذه القوائم، مع تحديد الحوافز التي تشجع على اعتمادها والعقوبات التي تفرض على الاحزاب المخالفة.

كذلك توصي الدراسة بالعمل على:

- إيجاد ثقافة مجتمعية تقبل مشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي من خلال إطلاق حملات توعية بدور المرأة الإنتاجي في شتى المجالات، ولا سيما في مجال العمل السياسي.
- نشر ثقافة المساواة في المسؤولية الوطنية من خلال تسليط الضوء في وسائل الإعلام والندوات وغيرها من طرق الاتصال على الدور المحوري الذي قامت به المرأة في الحياة السياسية.
- إيجاد المناخ الملائم لترشح النساء للمناصب السياسية وتمكينهن من خوض الانتخابات من خلال إزالة مظاهر العنف التي تستهدف النساء عامة والنساء المرشحات خاصة، لا سيما تلك التي تهددهن وعائلاتهن، واتخاذ التدابير الصارمة ضد حملات التشويه التي تطال النساء المرشحات وفرض الغرامات والعقوبات على مطلقيها.
- تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية وتغريم من يتعدّاه.
- تقديم دعم فني للمرشحات وللأحزاب التي ينتمين إليها لبناء قدراتهن على ممارسة العمل الانتخابي، وتعميم ثقافة تنظيم الحملات الانتخابية.
- تقديم شتّى أنواع الدعم للنساء العازمات على تعاطي العمل السياسي والشأن العام، من خلال تأمين الموارد البشرية لهنّ كالمتطوعين لمساعدتهن في الحملات الانتخابية.
- تكثيف برامج تأهيل المرأة للترشّح للانتخابات البرلمانية والبلدية والمشاركة فيها.
- الاستفادة من فرص إعداد دساتير جديدة في عدد من البلدان العربية من أجل تبني الاستراتيجيات وخطط العمل المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي.

وتقترح الدراسة عدداً من الآليات التي تستهدف مؤسسات المجتمع المدني خصوصاً لدعم وصول المرأة إلى مواقع القرار، والتي تقع تحت عناوين رئيسية هي:

أ- **التثقيف والتوعية:** المستهدفون بحملات التثقيف والتوعية هم ثلاثة فرق، الشباب المهتم بالعمل السياسي، والمواطنون عامة، والمرشحون المستقلون. تهدف عمليّة تثقيف الفريق الأوّل إلى تعريفه بآليات عمل المؤسسات المنتخبة ودورها في خدمة المواطن من خلال إنشاء برلمانات ومجالس ظل منتخبة. ولا بد لإنجاح هذه العملية من تعاون المجالس القومية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف عملية تثقيف الفريق الثاني إلى تعريف المواطنين بآليات عمل المؤسسات المنتخبة، وتوعيتهم بمعايير الكفاءة التي يجب الاسترشاد بها في اختيار المرشحين. ويتم ذلك من خلال تنظيم برامج لبناء القدرات، وبرامج توعية وتثقيف بدور المؤسسات المنتخبة. وتهدف عملية تثقيف الفريق الثالث إلى بناء قدرات المرشحين المستقلين لتمكينهم من إدارة حملاتهم الانتخابية وذلك من خلال حشد التأييد وبناء التحالفات عبر تنظيم دورات تدريبية وورش عمل.

ب - **التشبيك وإقامة الشراكات:** تستهدف هذه الآلية النساء المهتمات بالعمل السياسي، من خلال تبادل الخبرات والتعرف على قصص نجاح الرائدات في العمل السياسي، وتكوين كوادر نسائية مؤهلة على المستوى الإداري والفني للعمل في المجالس المنتخبة، وإنشاء قاعدة من النساء للعمل كمجموعات ضغط. أما بالنسبة إلى التدابير والوسائل المقترحة فتشمل استقطاب الرائدات في العمل السياسي للتطوع وتنظيم ندوات وورش عمل لحثّ الشابات على المشاركة في العمل السياسي، ولا سيما اللواتي لديهن الكفاءات المطلوبة، وتدريبهن، للترشح للانتخابات. ويمكن أيضاً استقطاب الشابات المهتمات بحقوق المرأة وبناء قدراتهن للعمل كمجموعات ضغط، من خلال تنظيم ندوات ودورات تدريبية وورش عمل إضافة إلى مخيمات للشباب ومؤتمرات للتشبيك.

ج - **بناء القدرات:** الفريق الأول المستهدف هن النساء المرشحات بهدف تمكينهن من إدارة حملاتهن الانتخابية وتعزيز كفاءاتهن عن طريق إنشاء بيوت خبرة برلمانية تقدم لهن المشورة في هذا المجال. أمّا الفريق الثاني هم الإعلاميون لتوعيتهم بقضايا النوع الاجتماعي، وتطوير الخطاب الإعلامي حول دور المرأة في السياسة، من خلال تقديم برامج تدريبية وحثهم على المشاركة في تغيير الصورة النمطية للمرأة. ومن شأن هذا التدريب أن يؤدي إلى تشكيل كوادر من الإعلاميين القادرين على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي بموضوعية.

د- تكنولوجيا المعلومات والبيانات: الفريق المعني هم المجموعات الشبابية، أما الأهداف فهي: أولا إنشاء موقع إلكتروني لعرض البيانات والمعلومات الأساسية المتوفرة عن أوضاع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، وإبراز أهم العقبات التي تقف في وجهها، وطرق التغلب عليها. ويتم الترويج لهذا الموقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي المؤتمرات الدولية، ثالثا استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية المجموعات الشبابية، والنساء بشكل خاص، بحقوق المواطنة وحقوق الإنسان.

قائمة المراجع:

١) نقولا ناصر، ربيع المرأة العربية لم يحل بعد، جريدة الاشتراكي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١١.

٢) مينا ناصف، آفاق المرأة والحركة النسوية بعد الانتفاضات العربية الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٣٦٥٣، ٢٩ شباط / فبراير ٢٠١٢.

٣) هويدا عدلي، "المشاركة السياسية للمرأة" مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر) الطبعة الأولى ٢٠١٧.

٤) إعلان ومنهاج عمل بيجين والإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

5) Gutierrez, L. M., & Ortega, R., Developing Methods to Empower Nations: The importance of Groups, 1991, 14, 23-43

٦) فريدة غلام اسماعيل، التمكين السياسي للمرأة الحوار المتمدن، العدد ١٣١٤ء ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

٧) فريدة غلام اسماعيل، التمكين السياسي للمرأة الحوار المتمدن، العدد ١٣١٤ء ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

٨) تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.

9) Dahlerup, D. &Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, March 2005.

١٠)د. نيبال عز الدين جميل "التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠، مجلة السياسة والاقتصاد– العدد (٥) يناير ٢٠٢٠.

١١)برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤.

١٢)تراجع التمثيل السياسي النساء في دول الربيع العربي، جريدة المستقبل العدد ٧٤٢٧٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

13) Beatriz Llanos & Kristen Sample: Best Practices for Women's Participation in Latin American Political Parties.

١٤)http://www.ar. journal-neo.com وضع المرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الشرق الجديد

١٥)المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين ١٥ نيسان/أبري ٢٠٠٩.

١٦)التقرير الوطني لسلطنة عمان، بيجين، اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، ٢٠٠٩.

١٧)التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بيجين ١٥، ٢٠٠٩.

١٨)لجنة شؤون المرأة في مجلس الوزراء، التقرير الوطني لدولة الكويت بيجين ١٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٩.

19) http://www.idea.int/publications/wip2/upload/Arab World.pdf, Liddle &Michielsens, Women and Public Power: Class Does Make a Difference" International Review of Sociology.

٢٠)الأحزاب لحقت بالعشائر والجميع خذل المرأة دنيا الوطن، ٧ تشرين الثاني / نومبر ٢٠١٢ http://www.atwat anvoice.com/arabic/news

٢١)ماري أن تيترو، سنة كويتية استثنائية ومدهشة (٣): مشكلات نسائية، الطليعة، العدد ١٧٤٧ء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٢)شهادة أحلام بالحاج مصدرها من العنف المسلط على النساء في الفضاء العام والفضاء السياسي محور ندوة صحفية بتونس، بانوراما الشرق الأوسط، الاربعاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ http://www.mepanorama.com

٢٣)إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتمية المرأة ص ١٥ من الموقع الإلكتروني: http://adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf

٢٤)http://www.amanjordan.org/arabic: هالة كمال الدين الكوتا النسائية بين التأين والمعارضة المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة،

25) Sherifa Zuhur, WOMEN AND EMPOWERMENT IN THE ARAB WORLD Author(s): Arab Studies Quarterly, Fall 2003, Vol. 5, No. 4, Special Issue: Social Work in the Arab World (Fall 2003).

قائمة المراجع العربية:

- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين ١٥ نيسان/أبري ٢٠٠٩.
- التقرير الوطني لسلطنة عمان، بيجين، اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، ٢٠٠٩.
- التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بيجين ١٥، ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤، ص١٠.
- تراجع التمثيل السياسي النساء في دول الربيع العربي، جريدة المستقبل العدد ٧٤٢٧٧ آذار/مارس ٢٠١٢.
- تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.
- فريدة غلام اسماعيل، التمكين السياسي للمرأة الحوار المتمدن، العدد ١٣١٤ء ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- ماري أن تيترو، سنة كويتية استثنائية ومدهشة (٣): مشكلات نسائية، الطليعة، العدد ١٧٤٧ء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- مينا ناصف، آفاق المرأة والحركة النسوية بعد الانتفاضات العربية الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٣٦٥٣، ٢٩ شباط / فبراير ٢٠١٢.
- نقولا ناصر، ربيع المرأة العربية لم يحل بعد، جريدة الاشتراكي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١١.
- هويدا عدلي "المشاركة السياسية للمرأة" مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر) الطبعة الأولى ٢٠١٧.
- نيبال عز الدين جميل "التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠، مجلة السياسة والاقتصاد– العدد (٥) يناير ٢٠٢٠.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Beatriz Llanos & Kristen Sample: Best Practices for Women's Participation in Latin American Political Parties.

- Dahlerup, D. &Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, March 2005.
- Gutierrez, L. M., & Ortega, R., Developing Methods to Empower Nations: The importance of Groups, 1991.
- Sherifa Zuhur, WOMEN AND EMPOWERMENT IN THE ARAB WORLD Author(s): Arab Studies Quarterly, Fall 2003, Vol. 5, No. 4, Special Issue: Social Work in the Arab World (Fall 2003).

قائمة المواقع الاليكترونية:

- http://www.idea.int/publications/wip2/upload/Arab World.pdf, Liddle &Michielsens, Women and Public Power: Class Does Make a Difference" International Review of Sociology.
- http://www.atwat anvoice.com/arabic/news
- http://www.mepanorama.com
- http://adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf
- http://www.amanjordan.org/arabic: هالة كمال الدين الكوتا النسائية بين التأين والمعارضة المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة،
- http://www.ar. journal-neo.com وضع المرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الشرق الجديد